"النظام السياسي الفلسطيني بعد حرب الإبادة على غزة 2023م: السيناريوهات المستقبلية"

"The Palestinian political system after the 2023 war of extermination on Gaza: future scenarios"

10.35781/1637-000-157-006

د. سليمان إسماعيل محمد سليمان*

*دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى استشراف مستقبل النظام السياسي الفلسطيني المُحقّق إنجازاته الوطنية في مرحلة ما بعد حرب الإبادة على غزة 2023، من خلال بناء سيناريوهات التطوير المحتملة في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. استخدم البحث المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، مع الاستناد إلى تحليل الوثائق الرسمية ودراسات الحالة التاريخية. وتوصّل البحث إلى أن النظام السياسي الفلسطيني، الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بثبات، نموذجاً لاستمرارية الوجود والبقاء الوطني (أبو ريالة وشهاب، 2020، ص 207)، حيث يُعدّ سيناريو إعادة البناء تحت قيادة السلطة الوطنية خياراً انتقالياً قابلاً للتحقيق بفعالية. وكذلك تعزيز التحالفات الدولية يدعم قدرات السلطة في إجراء انتخابات حرّة، مما يُعزّز فرص التحول الديمقراطي المستدام. وتُساهم المتغيرات الإقليمية والدولية في تعزيز دور السلطة كركيزة للوحدة الوطنية. وأظهر البحث أنّه يتعيّن على السلطة الوطنية الفلسطينية، بفعل مساهمتها التاريخية، تعزيز التحالفات الدولية ودعم إجراء انتخابات شاملة، واستثمار الدعم الإقليمي؛ لضمان انتقال مستقرّ نحو تطوير النظام السياسي، وتعزيز بناء الدولة الفلسطينية في مرحلة ما بعد الحرب.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي الفلسطيني، الاحتلال الاسرائيلي، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، الانقسام الفلسطيني، المتغيرات الدولية.

ISSN : 2410-1818

"The Palestinian political system after the 2023 war of extermination on Gaza: future scenarios"

DR. Sulaiman Ismail Mohammed Sulaiman*

*PhD in Political Science and International Relations

Abstract

This research aims to forese the future of the Palestinian political system that achieves its national achievements in the post-genocidal war on Gaza in 2023, by building possible development scenarios in light of regional and international variables. The research used the analytical method and the descriptive method, based on the analysis of official documents and historical case studies. The research concluded that the Palestinian political system, which was steadily led by the Palestine Liberation Organization and the Palestinian National Authority, is a model for the continuity of existence and national survival (Abu Riala and Shehab, 2020, p. 207), where the reconstruction scenario under the leadership of the National Authority is a transitional option that can be effectively attained. Strengthening international alliances also supports the Authority's capacities to hold free elections, which enhances the chances of sustainable democratization. Regional and international changes contribute to strengthening the role of power as a pillar of national unity. The research showed that the Palestinian National Authority, due to its historic contribution, should strengthen international alliances, support the holding of inclusive elections, and invest regional support to ensure a stable transition towards the development of the political system and promote the building of a Palestinian state in the post-war phase.

ISSN : 2410-1818

المقدمة:

يُمثّل النظام السياسي الفلسطيني، والذي أقامته السلطة الوطنية الفلسطينية منذ اتفاقية أوسلو عام 1993، نموذجا وطنيا للبقاء والاستمرارية والإدارة في ظروف الاحتلال والتحديات الداخلية، الإقليمية والدولية. فقد نجحت السلطة الفلسطينية في بناء مؤسسات مدنية فعّالة وتعزيز التمثيل الدولي، وإدارة شؤون الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة رغم التحديات والصعوبات. ومع ذلك، أدت حرب الإبادة في قطاع غزة (2023-2025) إلى دمار كبير غير مسبوق في البنية التحتية والقدرات الإدارية في قطاع غزة، مما يثير تساؤلات حول مستقبل هذا النظام في مرحلة ما بعد الحرب، خاصة مع المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة في عام 2026.

الدراسات السابقة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا بحثيًا متزايدًا بمستقبل النظام السياسي الفلسطيني، خاصة في أعقاب حرب الابادة على قطاع غزة 2023م وما رافقها من تحولات إقليمية ودولية. ويمكن تصنيف هذه الدراسات في ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا. الدراسات التي تناولت بنية النظام السياسي الفلسطيني والعلاقة بين مكوناته:

في هذا السياق، قدمت دراسة بالي ودجاني Bâli & Dajan(i, 2023) المنشورة في كتاب "الفيدرالية واللامركزية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المعاصر" (Cambridge University Press) تحليلًا لهيكل الحكم في الأراضي الفلسطينية، موضحة طبيعة توزيع المسؤوليات بين مختلف المؤسسات والسلطات. كما تناول إقيتيت Iqtait(2025) في دراستين منشورتين في دوريتي World Affairs وSurvival واقع المؤسسات السياسية الفلسطينية، مناقشًا آليات عملها وتفاعلها مع التحولات الداخلية والخارجية. من جهتها، تناولت سناء السرغلي Alsarghali(, 2025) في مقابلة أكاديمية مع منظمة International IDEA موضوع الخلافة الرئاسية وإدارة المرحلة الانتقالية، معتبرة إياهما من القضايا الأساسية في أي نقاش حول مستقبل النظام السياسي.

ثانيًا. الدراسات التي ركزت على المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على القضية الفلسطينية:

في هذا الإطار، تناولت دراسة جبالي وآخرينJabali, Ayyoub & Saeedi(, 2024) المنشورة في on Global Development and Technology Perspectives تأثير إدارة الرئيس بايدن والأنظمة الملكية العربية على مسار حل الدولتين وحكم غزة، مع تحليل ديناميات العلاقات الإقليمية وتداخلاتها. كما أصدر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية PCPSR(, 2026) ورقة سياسات حملت

ISSN : 2410-1818

عنوان "التداعيات المستمرة لحرب غزة 2023–2025"، حللت فيها انعكاسات الحرب على العلاقة مع الفاعلين الدوليين، ودعت إلى مراجعة السياسات القائمة في ضوء المتغيرات الجديدة.

ثالثًا. الدراسات التي استعرضت سيناريوهات مستقبلية للنظام السياسي الفلسطيني بعد الحرب:

برزت هنا محاولات استشرافية مهمة، أبرزها ورقة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Mallock(, 2026) التي ناقشت سيناريوهات الحكم في قطاع غزة والضفة الغربية بعد الحرب، مع التركيز على خيارات متعددة تتراوح بين عودة السلطة الفلسطينية بعد إصلاحات محتملة، واستمرار الوضع القائم مع تعديلات، وبروز ترتيبات إدارية بديلة. كما قدمت دراسة رحال والفقيه Rahal & Al-Faqih(2025) الصادرة ضمن أوراق عمل EMBRACE تحليلًا لتأثير المعايير المزدوجة في تطبيق القانون الدولي على مسارات التحول الديمقراطي الفلسطيني، مشيرة إلى تحديات السياق الدولي الذي تتحرك فيه القضية الفلسطينية.

الفجوة البحثية وأهمية البحث الحالي:

على الرغم من القيمة العلمية للدراسات السابقة، إلا أنها اتسمت بعدة محدوديات:

أولًا: معظمها تناول المتغيرات الداخلية والإقليمية بشكل منفصل، دون بناء نموذج تحليلي يجمع بينها في إطار متكامل للسيناريوهات المستقبلية.

ثانيًا: لم تقدم أية دراسة في حدود علم الباحث تحليلًا استباقيًا يجمع بين ثلاث طبقات مترابطة: الديناميات الداخلية (العلاقة بين مكونات النظام)، والتحولات الإقليمية (، الدور الإيراني في المنطقة، التحالف الإسرائيلي-الامريكي)، والتغيرات الدولية (انقسام الموقف الغربي، تراجع دور الأمم المتحدة).

ثالثًا: جاءت غالبية الدراسات قبل اكتمال التداعيات الكاملة لحرب غزة، مما يجعل تحديث المعرفة ضرورة علمية. ومن هنا تأتي أهمية البحث الحالي الذي يسعى إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم سيناريوهات متعددة لتطور النظام السياسي الفلسطيني في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، معتمدًا على منهج تحليل السيناريوهات (Scenario Analysis)الذي يتيح استشراف البدائل الممكنة في ظل حالة عدم اليقين السائدة.

تكمن **مشكلة البحث** في غموض مسارات تطور النظام السياسي الفلسطيني بعد الحرب، حيث يواجه تحديات مثل: إعادة الإعمار، وتوحيد الصف الوطني الفلسطيني، ومواجهة التأثيرات الخارجية، وهل السلطة الوطنية، بدورها التاريخي في الحفاظ على النظام السياسي، تحتاج إلى استراتيجيات تضمن استمراريتها كركيزة للدولة المستقبلية في سياق عالمي يشهد تحولات سياسية مثل إعادة انتخاب

ISSN : 2410-1818

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتنصيبه في يناير 2025، ودور روسيا والصين المتزايد في الشرق الأوسط؟

أهمية البحث: يبرز هذا البحث بأهميته من خلال حداثته في تناول مرحلة تاريخية جديدة بعد حرب الإبادة في غزة (2023-2025)، التي لم تستقر معالمها بعد.

نقاط التميز الرئيسية:

1. **الشمولية:** ينظر إلى النظام السياسي ككل مترابط يشمل (م.ت.ف، السلطة الوطنية الفلسطينية، المجتمع المدني، والفصائل)، وليس مكونًا واحداً معزولاً عن الآخرين.
2. **إثراء الأدبيات:** يساهم في تطوير الدراسات العلمية الفلسطينية والعربية بتركيزه على الصمود الإداري للنظام السياسي.
3. **البعد الاستشرافي:** يقدم رؤية مستقبلية من خلال تحليل الواقع بمنهج السيناريوهات، مما يفيد صناع القرار والباحثين.

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع المنهج الاستشرافي لتحقيق أهداف البحث.

1. المنهج الوصفي التحليلي

يُستخدم لوصف وتحليل بنية النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته الأساسية (م.ت.ف، السلطة الوطنية الفلسطينية، الفصائل)، وتشخيص التحديات السياسية الداخلية والإنجازات قبل حرب الإبادة على غزة2023م، بالإضافة إلى تحليل التغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية.

2. المنهج الاستشرافي (تحليل السيناريوهات)

1. وصف الوضع الراهن والاتجاهات العامة: تحليل الواقع الحالي للنظام السياسي الفلسطيني بعد الحرب (2023-2025).

2. فهم ديناميكية النسق والقوى المؤثرة: تحديد المتغيرات الداخلية (وحدة الصف، شرعية المؤسسات) والخارجية (موقف الولايات المتحدة، الدول العربية، الموقف الدولي).

3. تحديد السيناريوهات البديلة: استكشاف الاحتمالات المستقبلية المختلفة لتطور النظام (2026-2030).

ISSN : 2410-1818

4. فرز السيناريوهات واختيار العدد المحدود: تصفية السيناريوهات لاختيار الأكثر احتمالية وأهمية.

5. كتابة السيناريوهات: صياغة السيناريوهات المختارة بشكل تفصيلي.

6. تحليل نتائج السيناريوهات: تقييم الفرص والمخاطر والخيارات المتاحة لصناع القرار والباحثين.

3.تحليل الوثائق: من خلال هذه المنهجية قمنا بمراجعة وتحليل وثائق رسمية عديدة، بما في ذلك: الإعلانات الرسمية الفلسطينية، (مثل "إعلان بكين" للمصالحة عام 2024)، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية المعلنة وتصريحات إدارتها الجديدة، وتقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي حول وضع الأراضي الفلسطينية وإعادة الإعمار.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تم تقسيمها إلى هدف عام وأهداف خاصة:

الهدف العام:

استشراف مستقبل النظام السياسي في فلسطين ورسم سيناريوهات تطوره المحتملة في مرحلة ما بعد حرب الإبادة على قطاع غزة 2023م في ضوء التفاعلات والمتغيرات الإقليمية والدولية الحالية.

الأهداف الخاصة:

1. تحليل بنية النظام السياسي الفلسطيني ومكوناته الرئيسية (منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية) وتطورها التاريخي.

رصد الوقائع الوطنية التي حققها النظام السياسي، وأبرز التحديات والصعوبات التي واجهها، وخاصة الانقسام الداخلي قبل الحرب.

2. تشخيص تداعيات حرب الإبادة على قطاع غزة(2023-2025) على مستقبل النظام السياسي في فلسطين ومؤسساته وشرعيته.

3. تحليل وتحديد المتغيرات الإقليمية والدولية بعد الحرب، والتي تؤثر في مسار تطور النظام السياسي الفلسطيني.

4. وضع سيناريوهات مستقبلية محتملة لتطور النظام السياسي في فلسطين في الفترة الزمنية (2026-2030).

5. تقديم رؤية استراتيجية وتوصيات لتعزيز صمود النظام وتطويره في المستقبل القريب.

ISSN : 2410-1818

حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية للبحث لتحليل الفترة السابقة لحرب الابادة (1993-2023) كخلفية تاريخية، بينما يتركز التحليل الأساسي واستشراف السيناريوهات على مرحلة ما بعد حرب الإبادة، وتحديداً في الفترة الزمني الممتدة من (2026-2030)

2. الحدود المكانية: يغطي البحث الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، وقطاع غزة) ومواقع تواجد الفلسطينيين في الخارج باعتبارهم جزءاً من النسيج السياسي ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية.

أسئلة البحث:

تنقسم أسئلة البحث إلى قسمين:

السؤال الرئيسي

ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد حرب الإبادة على قطاع غزة (2023-2025) في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية الحالية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي البنية التركيبية للنظام السياسي الفلسطيني، وما أهم النجاحات التي حققها هذا النظام؟
2. ما هي التحديات والصعوبات التي واجهها قبل حرب الإبادة على قطاع غزة 2023م؟
3. ما هي أهم تداعيات حرب الإبادة على قطاع غزة (2023-2025) على مستقبل النظام السياسي في فلسطين ومؤسساته وتماسكه وشرعيته؟
4. ما هي أهم المتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر على بيئة النظام السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد الحرب؟
5. ما هي السيناريوهات المستقبلية المحتملة لتطور النظام السياسي في فلسطين في الفترة المقبلة (2026-2030)
6. ما هي الإجراءات والسياسات المناسبة التي يمكن أن تعمل على تعزيز قدرة النظام السياسي الفلسطيني على تبني سيناريو البناء والصمود؟

ISSN : 2410-1818

الإطار النظري والمفاهيمي للبحث:

أولاً. تحديد المفاهيم الأساسية:

1 . **النظام السياسي الفلسطيني:** في هذا البحث يُقصد به الإطار السياسي، القانوني والمؤسسي الذي يمثل الفلسطينيين ويدير شؤونهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها. ويتألف من ركيزتين أساسيتين:

- **منظمة التحرير الفلسطينية:** وتعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده، وتضم في مجلسها الوطني غالبية الفصائل الفلسطينية، والتي تأسست في 28 مايو 1964م (وتم الإعلان عنها رسمياً في 2 يونيو 1964) خلال المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس برعاية جامعة الدول العربية، وكان أحمد أسعد الشقيري هو المؤسس ورئيسها الأول. (الشرقاوي، 2017، ص 25).

- **السلطة الوطنية الفلسطينية:** وتعتبر الكيان الفلسطيني الحاكم المؤقت، الذي نشأ عن اتفاقيات أوسلو (1993) من أجل إدارة شؤون الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (الزبار، 2019، ص 67).

- كذلك يشمل النظام الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية(حركة حماس والجهاد الاسلامي)، والمؤسسات المدنية، والمجتمع المدني، والنسيج المجتمعي الفلسطيني.

2. حرب غزة (2023-2025): يشير هذا المصطلح في البحث إلى العدوان الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة، والذي تجاوز في أهدافه ووسائله ونتائجه مفهوم الحرب التقليدية ليتخذ طابع الإبادة الجماعية والتدمير الممنهج لكل مقومات الحياة، والاستهداف المباشر للمدنيين، وتدمير المساكن والمنشآت والمؤسسات بما فيها: المستشفيات والمدارس والجامعات والوزارات. ويعتبر الكثير من المحللين السياسيين أن الهدف الاستراتيجي لهذه الحرب، كما يرى العديد، كان فرض وقائع جديدة على الأرض، وتصفية القضية الفلسطينية. (Roy, 2024, p58).

3. المتغيرات الإقليمية والدولية: وهي التحولات السياسية والتحالفات على المستوى الإقليمي والعالمي في موازين القوى، والتي لها تأثير كبير على طبيعة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ومستقبله. أبرز هذه المتغيرات في سياق هذا البحث:

ISSN : 2410-1818

- **الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة الرئيس دونالد ترامب:** والتي تتبنى تصوُّرًا يقوم على منطق القوة والإملاءات وإعادة تشكيل الإقليم وفق رؤية إسرائيلية-أمريكية مشتركة، وتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني (Khalidi, 2021, p120). وخاصة في ظل الحرب الايرانية–الامريكية الاسرائيلية الحالية والتي تعتبر نقطة تحول اقليمية مهمة.

- **تزايد دور القوى الدولية الأخرى:** مثل: الصين وروسيا اللتين تهدفان لتوسيع نفوذهما في الشرق الأوسط على حساب الهيمنة الأمريكية التقليدية، مما قد يخلق موازين جديدة.

. **الموقف الأوروبي:** والذي ربما يشهد انقسامات سياسية بين دعم غير مشروط لدولة الاحتلال وبين ضغوط شعبية داخلية لحماية القانون الدولي وحقوق الإنسان.

- **التحولات في سياسات الدول العربية:** وبشكل خاص سياسات التطبيع مع دولة الاحتلال الاسرائيلي، والتي تشهد تزايدًا أو تباطؤًا تبعًا لتطورات الحرب والضغوط الشعبية وموقف الولايات المتحدة الامريكية. خاصة في الحرب الحالية الدائرة بين ايران من جهة وأمريكا واسرائيل من جهة اخرى. وكذلك ضرب ايران لبعض الدول العربية في المنطقة.

4. السيناريوهات: هي توقعات مستقبلية ممكنة ومعقولة لمسار نمو ظاهرة أو نظام محدد (هنا المنظومة السياسية الفلسطينية)، تُشَيَّد اعتمادًا على تمحيص للمحطات المحورية(المتغيرة) وتفاعلاتها، بهدف استشراف البدائل المتاحة والادراك الشامل للخيارات المتوفرة، وليس التنبؤ بمستقبل واحد إجباري (Godet, 2006, p26).

المبحث الأول

واقع النظام السياسي الفلسطيني ونجاحاته وتحدياته قبل الحرب الابادة على قطاع غزة 2023م

شكّل النظام السياسي في فلسطين حالة خاصة من نوعها في سياق الصراعات، حيث نشأ في ظل الاحتلال وتمكن من بناء كيان سياسي ومؤسساتي وقانوني وإداري مقاوم. على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهها منذ تأسيسه، إلا أنه سجل انجازات وطنية ملموسة تستحق الوقوف عندها لتحليلها.

أولاً. البنية المؤسساتية: منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

يقوم النظام السياسي في فلسطين على هيكل ثنائي، نتيجة تطور البنية السياسية بعد اتفاقيات أوسلو عام 1993م. تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وضمت غالبية فصائل وقوى العمل الوطني، وشكلت مرجعية

ISSN : 2410-1818

للنضال السياسي والدبلوماسي والعسكري، وحققت اعترافاً دولياً كبيراً بشرعيتها (أبو ريالة وشهاب، 2020، ص 210).

مع توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م[1]، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م ككيان حكم ذاتي انتقالي مؤقت (لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد)، لإدارة شؤون السكان الفلسطينيين في أجزاء من الضفة الغربية[2] وقطاع غزة[3]، برزت إشكالية جوهرية تمثلت في العلاقة العضوية والهرمية بين السلطة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحريرالفلسطينية. كان الافتراض النظري أن السلطة هي "ابن" المنظمة وتعمل تحت مظلتها السياسية والقانونية، وأن المنظمة تبقى الإطار القيادي الجامع الذي يمثل الشعب في المحافل الدولية ويتولى التفاوض على الحل النهائي. لكن التطورات العملية والسياسية أدت إلى تشابك مؤسسي في بعض المهام والصلاحيات، (الزبار، 2019، ص 85). وهو ما يعكس طبيعة المرحلة الانتقالية التي نشأت في سياقها هذه البنى. ومع ذلك، بقيت المنظمة، نظرياً وقانونياً، الإطار الوطني الجامع، بينما أصبحت السلطة الجهاز التنفيذي والحكومي الفعلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ثانياً. الاسهامات الوطنية: بناء مؤسسات دولة تحت الاحتلال

رغم الظروف الاستثنائية للاحتلال والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلّا أن القيادة الفلسطينية استطاعت بقيادة منظمة التحرير والسلطة الوطنية، تحقيق إنجازات بارزة على عدة مستويات، منها:

1. **بناء المؤسسات الوطنية:** تم إنشاء بنية تحتية مؤسساتية متكاملة شملت وزارات ومؤسسات حكومية (صحة، تعليم، مالية، وغيرها) تعمل بكفاءة وتقدم خدمات أساسية للمواطنين الفلسطينيين، مما أكسب السلطة الوطنية اعترافاً دولياً واسعاً بقدرتها على إدارة شؤونها، ووضعها في مصاف الدول الجاهزة لنيل السيادة الكاملة وفقاً لمعايير مؤسسات الدولة (OECD2024).

2. **التكريس الدبلوماسي والقانوني:** نجحت الى حد ما الدبلوماسية الفلسطينية على الساحة الدولية في حشد اعتراف دولي متزايد بالدولة الفلسطينية، وصولاً إلى رفع مكانة فلسطين في الأمم المتحدة إلى

[1] تم توقيع اتفاقية اوسلو في حديقة البيت الأبيض في 13 سبتمبر 1993م في واشنطن بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انذاك ياسر عرفات واسحاق رابين رئيس الوزراء الاسرائيلي في حينه وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون في ذلك الوقت.

[2] تبلغ مساحة الضفة الغربية 5660 كيلومتر مربع

[3] تبلغ مساحة قطاع غزة 360 كيلومتر مربع

ISSN : 2410-1818

دولة مراقب "غير عضو" (2012)، والانضمام إلى العديد من المنظمات والمواثيق والاتفاقيات الدولية، مما شكل نصر دبلوماسي كبير على الرواية الإسرائيلية.

3. الحفاظ على السردية الوطنية وترسيخ الهوية: تمكنت المؤسسات الفلسطينية، وعلى رأسها مؤسسات التربية والتعليم والإعلام والثقافة، من الحفاظ على الرواية الوطنية الفلسطينية حية ومتجذرة في الأجيال المتعاقبة، في مواجهة الرواية الصهيونية وغيرها من الروايات الاعلامية الاسرائيلية المضللة. كما ساهمت في ترسيخ الهوية الوطنية الجامعة رغم التشتت الجغرافي والسياسي.

4. الصمود في وجه سياسات التصفية والضم: مثلت القيادة الفلسطينية، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، عامل استقرار للوحدة الوطنية خلال الفترات الأكثر صعوبة من الصراع.

الضغوط الداخلية والخارجية:

•الداخلية: التوترات بين الفصائل الفلسطينية، الانقسامات السياسية، والتحديات الاقتصادية والأمنية.

•الخارجية: سياسات التصفية والضم الإسرائيلية، والضغوط الدولية المتضاربة.

الدور الملموس:

•احتواء التصعيد: منع تفاقم الانقسامات الداخلية إلى صراعات مفتوحة.

•الحفاظ على الموقف التفاوضي: التمسك بخيار المفاوضات رغم العوائق المتكررة أمام عملية السلام.

•مواجهة التعنت الإسرائيلي: الاستمرار في المطالبة بإنهاء الاحتلال رغم رفض الجانب الإسرائيلي المتواصل. (الشرقاوي، 2017، ص 112).

ثالثاً. التحديات البنيوية: الانقسامالسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة كعائق مركزي

لفهم مأزق النظام السياسي الفلسطيني وتدهور أدائه في العقدين الأخيرين، يجب التوقف عند مشكلة الإنقسام الفلسطيني الداخلي، الذي ازدادت حدته في 2007 بين الضفة الغربية وقطاع غزة. مثّل هذا الانقسام جرحًا كبيرًا في الجسد الوطني الفلسطيني، وأدى إلى:

1. إضعاف الأداء السياسي الفلسطيني وتضارب الرؤى والاستراتيجيات المطروحة لمواجهة الاحتلال.

ISSN : 2410-1818

2. إهدار الطاقة الوطنية والموارد في صراعات داخلية عبثية بدلاً من توجيهها نحو الهدف الرئيسي المتمثل في إنهاء الاحتلال.

3. استغلال إسرائيل لهذا الانقسام بشكل منهجي كأداة إستراتيجية للسيطرة والتعميق، فعمقت التفتت الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعطلت كل جهد جاد للمصالحة (الزبيدي، 2021، ص 203). محاولات الوحدة والمصالحة تعددت (اتفاق القاهرة 2011، الدوحة 2012، إعلان بكين 2024) لكنها بقيت في معظمها حبيسة الأدراج أو اصطدمت بتنفيذ حقيقي.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني. تداعيات حرب غزة التي قام بها الاحتلال الاسرائيلي عام 2023م على النظام السياسي الفلسطيني

شكلت حرب غزة (2023-2025) امتحانًا وجوديًّا لم يسبق له مثيل للنظام للهيكل السياسي الفلسطيني برمَّته، ليس فقط على صعيد قطاع غزة، بل توسعت آثارها لتشمل الضفة الغربية والقدس، بل وحتى أماكن تواجد الشعب الفلسطيني في الخارج. ويمكن تحليل هذه الآثار من خلال المحاور التالية:

أولاً. التداعيات المؤسساتية والإدارية:

على الرغم من حجم الدمار الهائل الذي طال البنية التحتية والمؤسساتية في قطاع غزة، أظهرت المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية قدرة لافتة على الصمود والتكيف. فقد تمكنت وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية (الصحة، التربية والتعليم، الشؤون الاجتماعية) بالتعاون مع المؤسسات الأهلية ووكالة الغوث (الأونروا) من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية للسكان في ظروف استثنائية بالغة الصعوبة (تقرير الأمم المتحدة، 2024، ص 15). هذا يؤكد متانة البنية المؤسساتية التي بنتها السلطة الوطنية على مدار ثلاثين عاماً، وقدرتها على أداء وظائفها حتى في أسوأ الظروف.

كما برز دور الكوادر الإدارية والمهنية الفلسطينية في إدارة ملف الإغاثة الطارئة وتنسيق جهود المجتمع المدني والمتطوعين، مما عكس نضجاً مؤسساتياً ووعياً مدنياً عالياً. وفي حرب الابادة على قطاع غزة 2023م ، واجهت غزة سياسات تجويع مميتة أدت إلى انهيار شبه كامل للنظم الغذائية والصحية، مع مقتل آلاف المدنيين وتدميرأكثر من 80٪ من البنية التحتية، إلا أن المؤسسات حافظت على تدفق محدود للمساعدات. وفي الضفة الغربية، تصاعدت عمليات الاقتحام الإسرائيلي للمدن والقرى، مع اعتقال آلاف الفلسطينيين وزيادة العنف المستوطني (تقرير الأمم المتحدة، 2024. ص17). هذا الأداء يعزز الشرعية الوظيفية للمؤسسات الفلسطينية ويؤكد جدارتها بالاستمرار والتطور. (أبو ريالة وشهاب، 2020، ص 205).

ثانياً. التداعيات السياسية:

أدت حرب الابادة على قطاع غزة 2023م إلى إعادة تركيز الضوء على منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ففي الوقت الذي سعت فيه أطراف إقليمية ودولية لفرض وصايات أو ترتيبات بديلة، تمسكت القيادة الفلسطينية بمرجعية منظمة التحرير كإطار وحيد لأي ترتيبات سياسية أو إدارية مستقبلية. هذا الموقف حظي بدعم وإجماع وطني واسع، وأعاد التأكيد على دور المنظمة كجامعة وطنية وحامية للمشروع الفلسطيني (الزبار، 2019، ص 145).

ISSN : 2410-1818

كما شكلت الحرب دافعاً قوياً لتسريع جهود المصالحة الوطنية، حيث أدركت جميع الفصائل والقوى الفلسطينية خطورة استمرار الانقسام في ظل التحديات الوجودية التي تواجه القضية. وجاء "إعلان بكين" (2024) تتويجاً لهذه الجهود، مؤكداً على وحدة الموقف الفلسطيني ورفض أية ترتيبات منفردة تمس الحقوق الوطنية. يُعد إعلان بكين (23 يوليو 2024) الاتفاق الأوسع منذ 2006، حيث جمع 14 فصيلاً بما في ذلك حركتي فتح وحماس، لتشكيل حكومة وحدة وطنية. ويُشير هذا إلى تحول نوعي في ديناميكيات الفصائل الفلسطينية، مدعوماً بالجهود الصينية، رغم التحديات التنفيذية المستمرة.

ثالثاً: التداعيات على المستوى الدولي: استعادة الاهتمام بالقضية الفلسطينية

منذ حرب الابادة على قطاع غزة 2023م عادت القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام الدولي والإعلامي بعد سنوات من التهميش النسبي لصالح قضايا إقليمية أخرى. فقد تحولت شاشات العالم لتغطية يومية لمعاناة الشعب الفلسطيني في غزة، مما خلق حالة من التعاطف الشعبي الواسع مع الحقوق الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم (Roy, 2024, p 60).

شهدت مدن عالمية تظاهرات جماهيرية كبيرة، مثل مسيرات لندن وباريس ونيويورك التي شارك فيها ملايين المواطنين مطالبين بوقف الحرب، بالإضافة إلى تصريحات مسؤولين كبار كقول الرئيس الفرنسي ماكرون ووزير خارجية النرويج "الاعتراف بفلسطين رد على سياسات حكومة نتنياهو التي تقوض حل الدولتين". كما اعترفت دول أوروبية بارزة (إسبانيا، النرويج، أيرلندا 2024؛ بريطانيا، كندا، أستراليا 2025) بالدولة الفلسطينية، ليصل العدد إلى 159 دولة من أصل 193عضوا في الأمم المتحدة، مع رفع دعاوى قانونية أمام محكمة العدل الجنائية ضد قادة إسرائيليين بتهم جرائم حرب. حيث رفعت جمعيات حقوقية فلسطينية و"مجموعة لاهاي" (9 دول) دعاوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه السابق غالانت بتهم جرائم حرب وتجويع، بينما أحالت 5 دول الوضع للمحكمة، وتقدمت جنوب أفريقيا بدعوى إبادة جماعية في محكمة العدل الدولية.

على المستوى الرسمي، شهدت المحافل الدولية (الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية، المحكمة الجنائية الدولية) حراكاً دبلوماسياً غير مسبوق لوقف الحرب ومحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب. وقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في حشد تأييد واسع لقرارات أممية تطالب بوقف إطلاق النار وحماية المدنيين، مما يعكس قوة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني وشرعية مطالبه الدولية.

ISSN : 2410-1818

كما تصاعدت الدعوات الدولية لعقد مؤتمر سلام دولي لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية. هذا التحول يمثل فرصة ذهبية للدبلوماسية الفلسطينية لاستثمار الزخم الدولي لصالح المشروع الوطني (Khalidi, 2021, p 210).

رابعاً: الدور الإقليمي: دعم عربي متجدد للقضية الفلسطينية

أعادت حرب غزة على قطاع غزة 2023م تأكيد مركزية القضية الفلسطينية في الوجدان العربي الرسمي والشعبي. وقد تمثلت العناصر الاستثنائية خلال فترة حرب الإبادة في قمم عربية طارئة عقدتها جامعة الدول العربية (الرياض 2023، البحرين 2024)، واستطلاعات الرأي العام التي أظهرت تضامنا مع قطاع غزة، ووساطة مصر وقطر لإدخال مساعدات انسانية، بالإضافة إلى دعم مالي عربي بأربع مليارات دولار للإغاثة والإعمارخلال عام 2025.

شهدت العواصم العربية تحركات دبلوماسية مكثفة لوقف الحرب وإدخال المساعدات، حيث أكد الموقف العربي الرسمي رفض التهجير، وأكد على حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية كجهة شرعية، ورحب بجهود المصالحة مثل "إعلان بكين". هذا الدعم الإقليمي المكثف يشكل سَنَدًا مهمًا للنظام السياسي الفلسطيني في مواجهة الضغوطات الإسرائيلية.

وبناءً على ما تقدّم، يتَّضح أن النظام السياسي الفلسطيني حافظ على استمراريته رغم التداعيات العميقة لحرب غزة، بل أعادت هذه التطورات تأكيد دوره المركزي في صون المشروع الوطني مع فرص لتعزيز الوحدة.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في مرحلة ما بعد الحرب

تشهد المنطقة الإقليمية والدولية المحيطة بالقضية الفلسطينية تحولات سياسية كبيرة في مرحلة ما بعد حرب غزة، تتفاعل بشكل معقد لتشكل الفرص والتحديات أمام مستقبل النظام السياسي الفلسطيني. ويمكن تحليل أبرز هذه المتغيرات على النحو التالي:

أولاً. المتغيرات الدولية:

1. الموقف الأمريكي في ظل إدارة ترامب الثانية: مثلت عودة الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض (يناير 2025) نقطة تحول جوهرية في السياسة الأمريكية تجاه الصراع. إذ تتبنى الإدارة رؤية تستند إلى منطق القوة والإملاءات، وتسعى لإعادة تشكيل المنطقة وفق رؤية إسرائيلية-أمريكية مشتركة (Khalidi, 2021, p 120). ومع ذلك، فقد أظهرت التطورات الأخيرة تعقيداً في الموقف الأمريكي؛ فبينما تدفع الإدارة نحو تطبيع إقليمي أوسع، فإنها تعرب عن معارضتها لخطط الضم الإسرائيلية للضفة الغربية، حيث أكد البيت الأبيض أن الرئيس ترامب "يعارض قرار إسرائيل ضم الضفة الغربية"، مشدداً على أن استقرار الضفة الغربية يحافظ على أمن إسرائيل ويتماشى مع هدف الإدارة في تحقيق السلام في المنطقة. هذا الموقف يفتح مجالاً للمناورة الدبلوماسية الفلسطينية للحفاظ على خيار حل الدولتين.
2. التحول في الرأي العام الغربي: أحدثت حرب غزة تغييراً عميقاً في المواقف الشعبية تجاه القضية الفلسطينية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. فقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة غالوب ومركز بيو للأبحاث (2025) أن غالبية الناخبين الديمقراطيين ومن هم دون 35 عاماً يعبرون الآن عن تعاطف أكبر مع الفلسطينيين، ويدعمون بشكل متزايد ربط المساعدات الأمريكية لإسرائيل باحترام حقوق الإنسان. هذا التحول الجيلي يمثل فرصة استراتيجية للدبلوماسية الفلسطينية لبناء تحالفات جديدة مع قوى المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في الغرب.
3. الاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين: شهدت المرحلة الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مسار الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. ففي سبتمبر 2025، نظمت فرنسا والسعودية مؤتمراً في نيويورك على هامش أعمال الأمم المتحدة، أعلنت خلاله فرنسا وبريطانيا ودول أوروبية أخرى اعترافها بدولة فلسطين. وبلغ عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين الآن ما يزيد عن 81٪ من أعضاء الأمم المتحدة. هذا الإجماع الدولي المتزايد يشكل غطاءً سياسياً مهماً للجهود الفلسطينية الرامية إلى تعزيز مكانة الدولة الفلسطينية على الساحة الدولية.

ISSN : 2410-1818

ثانياً. المتغيرات الإقليمية:

1. إعادة مركزية الدول العربية في إدارة الصراع

أدت حرب الابادة على قطاع غزة 2023م إلى إعادة تنشيط الدور العربي في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث برزت مصر والسعودية وقطر والأردن والإمارات كمهندسين رئيسيين لمرحلة ما بعد الحرب. فقد شكلت مجموعة اتصال عربية للتخطيط لإعادة الإعمار، معتمدة على خطة مصرية شاملة للإعمار. استعادت مصر مركزيتها في تأمين الحدود، بينما قادت قطر ومصر الوساطة في ملف الأسرى ووقف إطلاق النار، مما يعكس تناغماً استراتيجياً يدعم النظام السياسي الفلسطيني مع الحفاظ على استقلاليته.

2. الموقف العربي الرافض للتهجير والضم

شهدت الفترة حراكاً دبلوماسياً عربياً موحداً أكد رفض التهجير والضم، حيث أصدرت مصر والأردن والإمارات والسعودية وقطر بياناً مشتركاً يدين "الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية" في الضفة الغربية. هذا الإجماع يشكل حائط صد فعالاً أمام الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، معززاً الموقف التفاوضي الفلسطيني.

3. الموقف السعودي

حافظت السعودية على سياسة متوازنة تربط التطبيع بشرط إقامة دولة فلسطينية مستقلة، رافضة الضغوط الأمريكية دون أفق سياسي واضح (مركز الجزيرة للدراسات، 2024).) هذا الموقف يعيد صياغة المعادلة الإقليمية ويُعزز هذا النهج الثقل التفاوضي الفلسطيني ويؤكد مركزية القضية في التوازنات الإقليمية.

ثالثاً. المتغيرات الداخلية الفلسطينية:

تشهد الساحة الفلسطينية الداخلية في عام 2026 حراكاً سياسياً غير مسبوق، يهدف إلى تجديد الشرعية الوطنية وإعادة بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الحرب. أبرز هذه التطورات:

1. مسودة الدستور الفلسطيني المؤقت (فبراير 2026): أصدر الرئيس محمود عباس في 9 فبراير 2026 قراراً بنشر مسودة "الدستور المؤقت لدولة فلسطين" لإتاحتها للاطلاع العام وإبداء الملاحظات خلال 60 يوماً. تشكلت لجنة صياغة الدستور في 18 أغسطس 2025 برئاسة الدكتور محمد الحاج قاسم، وضمت شخصيات وطنية وسياسية وقانونية مرموقة، من بينهم زياد أبو عمرو، أحمد مجدلاني، بسام

ISSN : 2410-1818

الصالحي، محمد اشتية، ومتري الراهب. عقدت اللجنة 70 اجتماعاً على مدى سبعة أشهر متواصلة، وصولاً إلى مسودة متكاملة تتكون من 13 باباً و162 مادة.

تؤكد ديباجة المسودة أن الدستور يستند إلى "فلسفة وروح وثيقة إعلان الاستقلال التي أقرتها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الدورة 19 للمجلس الوطني في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 1988 ، ويحترم قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، ومبادئ حقوق الإنسان".

تضمنت المسودة مواد مستحدثة تعكس تطوراً في الفكر الدستوري الفلسطيني، منها المادة (79) التي تجيز لرئيس الدولة تعيين نائب له، وتكليفه بمهام محددة، وإعفائه من منصبه. كما نصت المادة (162) على أن "هذه الوثيقة الدستورية تعرض على استفتاء شعبي عام بقرار يصدر عن رئيس الدولة، ويُعتمد بنتيجة أكثرية الأصوات الصحيحة، ويسري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية". هذه الخطوة تؤكد التزام القيادة الفلسطينية بالمسار الديمقراطي وإشراك المواطنين في صياغة مستقبلهم الدستوري.

يأتي إعداد الدستور المؤقت في سياق متكامل من الإصلاحات السياسية، حيث أكد الرئيس محمود عباس في خطابه أمام الأمم المتحدة (25 سبتمبر 2025) أن تكليف لجنة صياغة الدستور المؤقت يأتي "كجزء من جهود الإصلاح"، وصولاً إلى إجراء انتخابات عامة رئاسية وبرلمانية خلال عام من تاريخ انتهاء الحرب على غزة.

2. مؤتمر حركة "فتح" الثامن (14 أيار/مايو 2026): قرر المجلس الثوري لحركة "فتح" في ختام دورته الثالثة عشرة التي عقدت في رام الله (10 يناير 2026) عقد المؤتمر العام الثامن للحركة في الرابع عشر من أيار/مايو 2026 ، "باعتبار ذلك استحقاقاً تنظيمياً وضرورة سياسية". يحمل المؤتمر دلالات وطنية كبرى، حيث أطلق عليه عنوان: "دورة القادة الوطنيين محمد الحوراني، أسامة النجار، الحرية للقائد مروان البرغوثي ولكافة الأسرى". ومن منظورنا يمثل المؤتمر الثامن "لحظة سياسية فارقة لا يمكن اختزالها في بعدها التنظيمي أو الإجرائي، بل هي محطة تاريخية لإعادة صياغة الدور، وترميم البنية، وتجديد الشرعية في واحدة من أكثر المراحل تعقيداً وخطورة في مسار القضية الفلسطينية".

3. الانتخابات المحلية والعامة: وصف الرئيس محمود عباس عام 2026 بأنه "عام الديمقراطية الفلسطينية". وقد أعلن عن سلسلة متكاملة من الانتخابات تمثل استحقاقات ديمقراطية متعددة:

ISSN : 2410-1818

- انتخابات المجالس المحلية: من المقرر إجراؤها في 25 نيسان/أبريل 2026. تشمل 421 هيئة محلية. تجري وفق نظام انتخابي محدث (القرار بقانون رقم 23 لسنة 2025) يجمع بين التمثيل النسبي (القوائم المفتوحة) في البلديات، ونظام الأغلبية (الترشح الفردي) في المجالس القروية.

- انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني: المقررة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، وهي تمثل برلمان منظمة التحرير الفلسطينية، وستجرى حيثما أمكن في فلسطين والشتات.

- انتخابات تشريعية ورئاسية: يُفترض إجراؤها خلال عام من انتهاء الحرب، لانتخاب المجلس التشريعي ورئيس السلطة الوطنية.

هذا الحراك الانتخابي المتكامل يعكس التزام القيادة الفلسطينية بتجديد الشرعية الديمقراطية، وإعادة بناء المؤسسات التمثيلية بعد انقطاع دام عقدين (آخر انتخابات تشريعية كانت 2006، وآخر انتخابات رئاسية 2005). كما يسهم في توحيد النظام السياسي الفلسطيني، حيث أن المجلس التشريعي المنتخب "يوحد الضفة الغربية وقطاع غزة، ويوحد النظام السياسي، ويقيم نظاماً للرقابة البرلمانية والمساءلة والتشريع وتداول السلطة وتقديم المبادرات وتغيير الحكومات".

4. إعلان بكين للمصالحة (2024): يشكل هذا الإعلان تتويجاً لجهود المصالحة الوطنية التي تزايدت أهميتها في ظل الحرب. يؤكد الإعلان على وحدة الموقف الفلسطيني ورفض أية ترتيبات منفردة تمس الحقوق الوطنية، مما يمثل خطوة مهمة نحو إنهاء الانقسام واستعادة وحدة النظام السياسي.

رابعاً. المحاولات الاسرائيلية لفرض الأمر الواقع:

في مقابل هذا الحراك الفلسطيني، تشهد الساحة الإسرائيلية تحركات مضادة تهدف إلى تقويض فرص إحياء العملية السياسية. فقد صادق الكنيست الإسرائيلي مبدئياً على مشاريع قوانين جديدة تتعلق بإدارة الأراضي والتخطيط والبناء في الضفة الغربية، تشمل تعديلات قانونية وإدارية تهدف إلى تعزيز السيطرة الإسرائيلية وتمهيد الطريق أمام ضم الضفة الغربية. ويرى محللون أن هذه الخطوة تمثل "محاولة لتحويل الوجود الفلسطيني الرسمي من وجود سياسي سيادي إلى إداري خدمي، شبيه بدور البلديات".

وقد قوبلت حرب الإبادة في قطاع غزة 2023م التي وثقتها هيومن رايتس ووتش كجريمة إبادة جماعية بحرمان سكان غزة من المياه والغذاء برفض دولي واسع، حيث اعتبرت لجنة أممية أن دولة الاحتلال الاسرائيلي مسؤولة عن أربعة أفعال إبادة جماعية. هذه الجرائم ليست وليدة 2023، بل تمتد منذ بدايات القرن الماضي مع مجازر حيفا ودير ياسين (1948)، ضمن النكبة المستمرة التي بدأت منذ

ISSN : 2410-1818

أكثر من قرن، في مواجهة الحقوق الفلسطينية التاريخية في أرض كنعانية عربية سكنها الفلسطينيون قبل آلاف السنين.

ومع ذلك، فقد قوبلت هذه التحركات برفض دولي وعربي واسع، حيث دان الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والدول العربية هذه الإجراءات واعتبرها "غير قانونية". هذا الموقف الدولي المساند يشكل حماية مهمة للحقوق الفلسطينية التاريخية.

وفي ضوء ما سبق، نستنتج أن البيئة الإقليمية والدولية التي تحيط بالقضية الفلسطينية تمر بتغيرات كبيرة، بعضها يوفر فرصاً استراتيجية (تغيير في آراء الرأي العام الغربي، زيادة الاعتراف الدولي، تنشيط الدور العربي، دفع الإصلاحات الداخلية)، بينما يحمل البعض الآخر تحديات (السياسة الأمريكية الغامضة، جهود الضم الإسرائيلية). النقطة الرئيسية هي أن القيادة الفلسطينية تظهر توجهاً واضحاً للاستفادة من هذه الفرص من خلال مجموعة شاملة من الإصلاحات السياسية والدستورية والانتخابية، مما يعزز قدرة النظام السياسي الفلسطيني على مواجهة التحديات والتكيف في فترة ما بعد الحرب.

ISSN : 2410-1818

المبحث الرابع. سيناريوهات تطور النظام السياسي الفلسطيني (2026-2030)

استناداً إلى المنهج الاستشرافي مع المنهج الوصفي التحليلي، تم بناء السيناريوهات وفق الخطوات النموذجية:

1. وصف الوضع الراهن (انقسام مؤسساتي، تداعيات حرب غزة).
2. فهم ديناميكية النسق (متغيرات داخلية: مصالحة، انتخابات؛ خارجية: دعم عربي، موقف أمريكي).
3. تحديد 3 سيناريوهات رئيسية بناءً على الاحتمالية والتأثير، كتابة التفاصيل، وتحليل النتائج.

أولاً. سيناريو إعادة البناء والإصلاح (احتمالية 45%):

يفترض هذا السيناريو نجاح القيادة الفلسطينية في استثمار تحول الرأي العام الدولي والإقليمي والداخلي لتعزيز وحدة النظام السياسي وتطويره. يبدأ المسار في 2026 بتنفيذ "إعلان بكين" (2024) كاملاً، مع تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية خلال 12 شهراً من انتهاء الحرب، وإقرار مسودة الدستور الفلسطيني المؤقت بعد استفتاء شعبي (فبراير 2026). دعم وتمويل عربي (4 مليارات دولار) ودولي لإعادة إعمار قطاع غزة تحت إشراف فلسطيني موحد، وإطلاق مسار سياسي لحل الدولتين مع اعتراف 170 دولة بحلول 2030.

في 2027-2028، تنخفض البطالة بنسبة 20٪ ويحقق الاقتصاد نمواً بنسبة 4٪ سنوياً، مع تجديد الشرعية السياسية عبر انتخابات نزيهة وثقة شعبية تصل 65٪.

التحديات الرئيسية: تعنت إسرائيلي محتمل تحت حكومة يمينية متطرفة، وصعوبة دمج الفصائل الفلسطينية بعد سنوات الانقسام. ومع ذلك، الإرادة الفلسطينية الظاهرة في مسودة الدستور ومؤتمرحركة فتح، إلى جانب الدعم العربي المتجدد وتحول الرأي العام العالمي، تجعل هذا السيناريو قابلاً للتحقيق كأكثر الاحتمالات تفاؤلاً.

ثانياً. سيناريو استمرار الانقسام والجمود (احتمالية 35%):

يقوم هذا السيناريو على فشل جهود المصالحة واستمرار الانقسام بحكم الأمر الواقع، مع إدارة منفصلة للضفة الغربية وقطاع غزة. يبدأ في 2026 ببقاء "إعلان بكين" حبراً على ورق بسبب غياب الإرادة السياسية، وتعذر الانتخابات بسبب تعطيل إسرائيلي، مع استمرار إدارة الضفة الغربية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وبقاء قطاع غزة تحت آليات محلية بدعم دولي محدود.

ISSN : 2410-1818

خلال 2027-2029، يستمر الانقسام المؤسساتي مع سلطتين أمر واقع، وتتراجع الثقة الشعبية إلى 25٪، وتتعثر إعادة الإعمار مع بطالة 50٪ وتفاقم المعاناة الانسانية

الفرص: استقرار أمني مؤقت ودعم إنساني.

التحديات: تدهور اقتصادي، مما يجعل هذا السيناريو الأكثر واقعية على المدى القريب لكنه غير مستدام طويلاً.

ثالثاً. سيناريو الانهيار والوصاية الدولية (احتمالية 20%):

يفترض هذا السيناريو فشل النظام في التعامل مع تداعيات الحرب، مما يفتح الباب لوصاية دولية. يبدأ في 2026 بإفلاس السلطة الفلسطينية تحت الضغوط المالية الاسرائيلية وحجز الاموال الفلسطينية منذ سنوات، وتعثر إعادة الإعمار كلياً، ثم فرض وصاية دولية (أمريكية-أوروبية) على غزة لإدارة شؤونها أمنياً ومدنياً.

في 2027–2030 تنتشر الفوضى مع انهيار اقتصادي (-15٪)، وفصل كامل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحويل القضية إلى إنسانية بحتة مع تمثيل فلسطيني متعدد.

الفرص: إضعاف السلطة عبر مخططات أمريكية-إسرائيلية.

التحديات: رفض فلسطيني وعربي واسع، وصعوبة استقرار ترتيبات خارجية دون قبول محلي، مما يجعل هذا السيناريو الأقل احتمالية لكنه الأكثر خطراً.

وبناء على ما سبق، يرى الباحث أن إسرائيل تُفضّل تحقيق سيناريو الانهيار والوصاية الدولية لإضعاف النظام السياسي الفلسطيني، بينما تُظهر السلطة الوطنية الفلسطينية رغم الضغوطات السياسية والمالية والعقبات الإسرائيليةالمسجلة في التقارير الاستراتيجية صموداً مؤسسياً ملحوظاً في سعيها لتجاوز هذه التحديات. ويعتقد الباحث أن الشعب الفلسطيني وقيادته المتمثّلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وكل اطياف الشعب الفلسطيني، بحكم خبرتهم التاريخية الطويلة في مواجهة الصراع، قادررين على تخطي السيناريوهات التشاؤمية والحفاظ على الاستمرارية المؤسسية رغم الصعوبات. ويوصي الباحث بتفعيل فوري ومنهجي لـ"إعلان بكين" (2024) تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية كإطار مؤسسي جامع لجميع الفصائل والقوى الوطنية، مع تبني استراتيجية سياسية موحدة تضمن الالتزام المشترك بأهداف الحرية والاستقلال والدولة الفلسطينية ذات السيادة على كامل التراب الوطني. كما يُشدّد على ضرورة انضمام جميع الفصائل الخارج منظمة التحرير إليها والالتزام الكامل بإطارها المؤسسي والقانوني كممثّل شرعي للشعب الفلسطيني، لتشكيل جبهة وطنية موحّدة تُعْبِر عن استراتيجية فلسطينية واحدة منظّمة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي بكل أشكاله وتداعياته.

ISSN : 2410-1818

نتائج البحث

1. أثبت النظام السياسي الفلسطيني قدرته العالية على الصمود وإدارة شؤون الشعب الفلسطيني رغم حجم الدمار غير المسبوق في حرب غزة، مما يؤكد متانة البنية المؤسساتية التي بنيت على مدار عقود.

2. يشهد عام 2026 حراك سياسي ودستوري فلسطيني غير مسبوق يتمثل في: إعداد مسودة الدستور المؤقت (فبراير 2026) ، عقد مؤتمر حركة "فتح" الثامن (مايو 2026) ، وإعلان انتخابات محلية (أبريل 2026) ، وانتخابات المجلس الوطني (نوفمبر 2026) ، وانتخابات تشريعية ورئاسية لاحقة، مما يعكس إرادة واضحة لتجديد الشرعية الديمقراطية.

3. تشهد الساحة الدولية تحولاً إيجابياً تمثل في: تحول الرأي العام الغربي دعماً للحقوق الفلسطينية، واعتراف 81٪ من دول العالم بدولة فلسطين، ومواقف عربية داعمة (خاصة مصر والسعودية والأردن) ترفض التهجير والضم.

4. يتجه مستقبل النظام السياسي الفلسطيني وفق ثلاثة سيناريوهات محتملة:

- سيناريو إعادة البناء والإصلاح: يقوم على نجاح المصالحة والانتخابات واستثمار الدعم الدولي.
- سيناريو استمرار الانقسام: يقوم على فشل المصالحة واستمرار الوضع القائم بإدارة منفصلة للضفة وغزة.
- سيناريو الانهيار والوصاية: يقوم على انهيار مؤسسات السلطة وفرض وصاية دولية على غزة.

5. السيناريو الأرجح: في ضوء المعطيات الراهنة، يبقى سيناريو استمرار الانقسام والجمود هو الأكثر ترجيحاً، بينما يظل سيناريو إعادة البناء والإصلاح هدفاً استراتيجياً قابلاً للتحقيق بتوفر الإرادة السياسية والدعم الدولي.

التوصيات

1. تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية والعمل على عقد المجلس الوطني بتمثيل جميع الفصائل لتعزيز شرعيتها كإطار وطني جامع.

2. إنجاح وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها مع ضمان شموليتها ونزاهتها، بما في ذلك القدس.

ISSN : 2410-1818

3. استكمال المسار الدستوري وإجراء الاستفتاء الشعبي على مسودة الدستور المؤقت لإرساء أسس قانونية للدولة الفلسطينية.

4. استثمار الدعم الدولي وتحويل الاعتراف الدولي المتزايد بدولة فلسطين إلى عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

5. تعزيز التنسيق العربي وتوثيق التعاون مع مصر والسعودية والأردن وغيرهم لضمان دعم إعادة الإعمار وحشد الضغط الدولي لوقف الاستيطان في الضفة الغربية.

6. توحيد الخطاب الوطني والعمل على استراتيجية موحدة للمقاومة الشعبية والسلمية ضد الاحتلال والاستيطان.

الخاتمة

في ضوء ما تناوله هذا البحث من تحليل لمجمل التحولات والتحديات التي يشهدها النظام السياسي الفلسطيني، يتضح أن هذا النظام يقف أمام مرحلة تاريخية ذات أهمية خاصة في مسار تطوره السياسي والمؤسسي. فقد أظهرت الأحداث والتطورات الأخيرة، وفي مقدمتها حرب غزة، حجم التحديات التي تواجه البيئة السياسية الفلسطينية، لكنها في الوقت ذاته أبرزت قدرة النظام السياسي الفلسطيني، بمؤسساته الوطنية المختلفة، على الحفاظ على حضوره ودوره في تمثيل القضية الفلسطينية وإدارة الشأن الوطني في ظروف إقليمية ودولية معقدة.

كما تشير المعطيات التي تناولها البحث إلى أن المرحلة الراهنة تتيح فرصًا مهمة لتعزيز فاعلية المؤسسات السياسية وتطوير أدائها، بما ينسجم مع تطلعات الشعب الفلسطيني ومتطلبات المرحلة المقبلة. وفي هذا السياق، يظل تطوير البنية المؤسسية للنظام السياسي وتعزيز التنسيق بين مكوناته المختلفة عاملًا أساسيًا في دعم قدرته على الاستجابة للتحديات المتغيرة وترسيخ حضوره في الساحة السياسية الإقليمية والدولية.

ومن ثمّ، يمكن القول إن مستقبل النظام السياسي الفلسطيني يرتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرته على استثمار التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، وتعزيز عناصر التماسك الداخلي، بما يسهم في دعم صمود المجتمع الفلسطيني والحفاظ على مركزية القضية

الفلسطينية في الأجندة الدولية، وصولًا إلى تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

ISSN : 2410-1818

المراجع العربية:

- أبو ريالة، م.، شهاب، أ. (2020). طبيعة نظام الحكم في فلسطين: مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، 6 (2)، 221–200
- الزبار، أنور. (2019). منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية: إشكالية العلاقة والشرعية. غزة: جامعة الأزهر.
- الزبيدي، عباس. (2021). الانقسام الفلسطيني: الجذور والتحديات وآثار المصالحة. بغداد: دار النهار.
- الشرقاوي، حلمي. (2017). النظم السياسية العربية: دراسة مقارنة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد الحميد، أشرف. (2018). مناهج البحث العلمي في العلوم السياسية. القاهرة: جامعة القاهرة.
- الرئاسة الفلسطينية. (2026، فبراير 9). نص قرار نشر مسودة الدستور المؤقت لدولة فلسطين. وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا).
- حركة "فتح". (2026، يناير 10). بيان المجلس الثوري الثالثة عشر: قرارات عقد المؤتمر العام الثامن. رام الله.

المراجع الأجنبية:

· Godet, M. (2006). Creating Futures: Scenario Planning as a Strategic Management Tool. Paris: Economica.

· Khalidi, R. (2021). The Hundred Years' War on Palestine: A History of Settler Colonialism and Resistance, 1917-2017. New York: Picador.

· Roy, A. (2024). PEN Pinter Prize Acceptance Speech: On Genocide in Gaza. London: PEN International.

· Roy, T. (2024). The New Militancy: Memory Culture and the Politics of Implication from Ukraine, through Kassel, to Gaza. Cultural Politics, 20(3), 432-441. Duke University Press.

· Schwartz, P. (1991). The Art of the Long View: Planning for the Future in an Uncertain World. New York: Doubleday.

· Alsarghali, S. (2025, May 21). Q&A: Sanaa Alsarghali on the future of Palestinian internal governance. International IDEA.

· Bâli, A. Ü., & Dajani, O. M. (2023). Control, Responsibility, and the Israeli-Palestinian Decentralization Debacle. In A. Ü. Bâli & O. M. Dajani (Eds.), Federalism and Decentralization in the Contemporary Middle East and North Africa. Cambridge University Press.

ISSN : 2410-1818

· Iqtait, A. (2025). Reclaiming Strategic Purpose in Palestinian Politics. Survival, 67(5), 69–86.

· Iqtait, A. (2025). The Palestinians in a Transforming Middle East: Adapting or Stagnating. World Affairs, 188(3), e70000.

· Jabali, O., Ayyoub, A. A., & Saeedi, M. (2024). Exploring the Impact of the Biden Administration and Arab Monarchies on the Two-State Solution and Governance in Gaza. Perspectives on Global Development and Technology, 23(5-6), 356–384.

· Mallock, N. (2026, March 17). Beyond Recognition: Research Insights to Address Future Challenges in Palestine and Israel (CSNS Policy Brief). Centre for Statecraft & National Security.

· Palestinian Center for Policy and Survey Research (PCPSR). (2026). Critical Policy Brief, Number 1/2026: Enduring Consequences of the 2023–2025 Gaza War. Ramallah: PCPSR.

· Rahal, O., & Al-Faqih, A. (2025). The Future of Palestinians a Year After the War: Double Standards in International Norms and the Stalemate of Democratic Transition (EMBRACE Working Paper 03).

التقارير والوثائق الدولية:

- الأمم المتحدة. (2024). تقرير الأمين العام حول الوضع الإنساني في قطاع غزة. نيويورك: الأمم المتحدة.
- البنك الدولي. (2013). تقييم جاهزية مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. واشنطن: البنك الدولي.
- مركز الجزيرة للدراسات. (2025). فاعلية أدوار النخبة العربية خلال الحرب الإسرائيلية على غزة ورؤيتها لأولويات القضية الفلسطينية. https://studies.aljazeera.net/ar/article/6258

· Gallup & Pew Research Center. (2025). American and European Public Opinion on the Israeli-Palestinian Conflict. Washington D.C

.OECD (2024), OECD Public Governance Reviews: Palestinian Authority: Strengthening Public Administration for Better Outcomes, OECD Publishing, Paris.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59